السودان

لم تصادف العلاقات بين شمال الوادى وجنوبه صفاء ، بقدر ماصادفته فى مطلع عهد مصر بالجمهورية .

فقد بدأت الثورة عهدها ببحث مسألة السودان على ضوء الواقع ، ولم تأخذ نفسها بأوهام السياسة الماضية وهى التعلق بسيادة التاج مهما كانت رمزية أو غير رمزية ، بل استهلت برنامجها بأن السودان يجب أن يسير مع الشعوب على قدم المساواة ، وأن العلاقة المصرية هى علاقة الأخوة التى لايفسدها أى شىء ؛ وفى ضوء هذا الواقع بدأت مصر فى عهد الجمهورية تطرق باب السودان ، بدراسة مختلف وجهات النظر ، حتى أمكنها الوصول مع الاستقلاليين إلى اتفاق ، ثم مع أحزاب الوحدة الذى كون أعضاؤها الحزب الوطنى الاتحادى وتناسوا الخلافات وأنواع الشقاق التى كانت قائمة بينهم .

ثم كانت زيارة الصاغ أركان حرب صلاح سالم للسودان بصحبة زميله السيد أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف . وعرف السودان من هى مصر وما نواياها نحو السودان فألقى أمانيه بين أيديها . وهكذا أبرمت الاتفاقية التى ستصل بالسودان بكل شىء إلى الحرية الكاملة .

وقد كسب السودان فى الاتفاقية مظاهر سيادته وهى :

إخراج الموظفين الأجانب فى فترة أقصاها ثلاث سنوات ، وإقامه حكم نيابى سليم تتولى على أساسه الحكم وزارة وطنية اتحادية جاءت نتيجة الثقة العالية التى منحها الشعب للفكرة الاتحادية .

وبهذا كانت علاقه مصر فى عهد الجمهورية بالسودان ، علاقه الشقيق الذى يأخذ بيد شقيقه .

ومنذ أن وقعت هذه الاتفاقية فى ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ واحتفل شعب وادى النيل بتوقيعها ، أقسم أن يجعل من نفسه حارسا لتنفيذها نصا وروحا .

وما كاد ينقضى العام الأول على توقيعها ، حتى كان الشعب السودانى قد انتصر انتصارا ساحقا على الاستعمار البريطانى ، فتألفت الحكومة الوطنية ، واجتمع برلمان الشعب ، وأصبح زمام الموقف فى أيدى السودانيين الذين عبروا عن تقديرهم لبطل الاتفاقية الصاغ صلاح سالم ، فاستقبلوه فى زيارته للسودان استقبالا وطنيا شعبيا رائعا هو وزميله القائد العام للقوات المسلحة اللواء عبد الحكيم عامر ، وحملهما الشعب فى كل مكان على الاعناق فكرموا ، وكرموا الحركات التحريرية فى شخصيهما .

مساعدات مصر للسودان

ان مصر حين قدمت ما قدمت إلى السودان لم تر فى تقديمه أى نوع من المساعدة ، بل عدته فرضا واجبا عليها تقدمه إلى الأخوة فى جنوب الوادى .

التعليم

لقد رصدت مصر للتعليم فى السودان كل ما مكنته منها الميزانية ووضعت فى عهد الثورة برنامجا واسعا لإنشاء عدد من المدارس والمعاهد وبخاصة انشاء جامعة مصرية فى الخرطوم ، وبعض المعاهد الدينية . وقد تبرعت بمبلغ ٢٠ ألف جنية مبدئيا لاقامة معهد دينى فى مدينة الفاشر عاصمة دارفور غرب السودان .

وعملت على انشاء (الخلاوى) وهى المكاتب التى تعمل على تحفيظ القرآن الكريم وبلغ ما أقيم منها حتى الآن نحو ألف خلوة ، جميعها تصرف لها الاعانة السنوية .

وعدد من المدارس الابتدائية والثانوية فى العاصمة والأبيض وعطبرة وبورسودان . وهى بصدد إقامة عدد كبير منها فى المديريات الجنوبية .

ويدخل فى باب التعليم مهمة الوعاظ والمرشدين الذين يرسلون فى كل مناسبة ويقيم عدد منهم فى مناطق مختلفة يؤدون مهمة الارشاد والتعليم . والحكومة بصدد بذل المعونة

الممكنة لاقامة المنشئات الصحية وبخاصة فى المديريات الجنوبية وقد قررت وزارة الأوقاف المصرية انشاء مستشفى كبير يقام فى الجنوب قدر له الاعتماد الأول بمبلغ ٨٠ الف جنيه .

الزراعة

تهتم الحكومة المصرية بامداد السودان بالمعلومات الزراعية وتوفير البذور وارسال الفنيين وقد خطت فى هذا السبيل خطوة موفقة حين سهلت مهمة الشركة الزراعية للشرق الأوسط (مصر والسودان) حتى أصبحت الشركة حقيقة واقعة وبدأت عملها فعلا بالسودان بالتعاقد على استغلال نحو مائة ألف فدان ، وبدأت عملها فيها حتى تقوم الزراعة فى الموسم الحـــالى .

واستخدمت فى اصلاح الأراضى وزراعتها الفلاح السودانى حتى يتعود العمل الزراعى على الاصول الصحيحة ليتمكن من استغلال أرضه التى تركها المستعمر دون استصلاح وهى أراضى واسعة فى كل البقاع وقد أبدت مصر استعدادها لتدريب الفنيين السودانيين الزراعيين وإجراء التجارب على كل أنواع النباتات وسيشهد هذا العهد الفتح الجديد فى هذه النواحى .

الصنـاعة

أما فى ميدان الصناعة فقد أبدت مصر استعدادها الافتتاح بعض المؤسسات الصناعية التى سيقوم بها بنك مصر وشركاته وفى مقدمتها انشاء مطبعة كبرى وورشة للحفر والزنكوغراف وغير ذلك من تسهيل وسائل الطباعة الفنية والتصوير الصحفى .

وأن قيام فرع لبنك مصر فى السودان قد أتى بأبواب جديدة فى عالم الصناعة فان الشركات المختلفة بصدد فتح فروع لها فى عواصم السودان المختلفة .

أما الصنـاعات الزراعية التى ستقوم لاستثمار الغلات الطبيعية كالفواكه وخلافه فهى تحت الدرس .

المعرض المصرى بالخرطوم

كانت إقامة المعرض المصرى بالخرطوم فى أوائل شهر فبراير سنة ١٩٥٤ خطوة موفقة قامت بها وزارة التجارة والصناعة وعاونتها فى ذلك جميع الوزارات والمصالح التى لها صلة وثيقة بالسودان . وفى مقدمتها وزارة شئون السودان ، ووزارة الأشغال فى (الرى المصرى بالسودان) ومراقبة التعليم المصرى بالسودان . وقد أقيم المعرض فى النادى المصرى بالخرطوم وحضر حفلة الافتتاح الصاغ صلاح سالم واللواء عبد الحكيم عامر وقائد اللواء الجوى حسين ذو الفقار صبرى ، والسيد اسماعيل الأزهرى رئيس أول وزارة وطنية ، وجميع الوزراء ، ورئيسا الشيوخ ، وممثلو الجاليات الأجنبية وجميع رجال بنك مصر ، وجميع نواب وشيوخ السودان .

وكان يوم الافتتاح مظاهر قرائعة عبرت عن روح الأخوة بين شقى الوادى . وقد أقبل السودانيون على المعروضات المصرية اقبالا منقطع النظير وأشادوا به فى كل مكان . وأقبلت المؤسسات الصناعية والتجارية على احتلال أجزاء المعرض حتى لم يبق فيه مكان لعارض

وظلت إقامته شهرا كاملا تعرف السودان من خلاله على كثير من نواحى النشاط الصناعى المصرى وقد تعاقد كثير من التجار على بعض الأصناف التى كانت تستورد من بلاد أخرى وجودة الأقمشة المصرية والمصنوعات الزجاجية والعطور والسكر .

والفكرة الطبيعية أن يقام معرض دائم فى الخرطوم للصناعة المصرية ، ووزارة التجارة بصدد دراسة هذا الموضوع لينفذ قريبا .

المساعدات العسكرية

ان كل مظهر من مظاهر قوة مصر هو مظهر لقوة السودان والبلاد العربية جميعا ، ولقد واتت مصر الفرصة لأن تقدم المساعدات العسكرية التالية إلى السودان :

١ — تنازل الحكومة المصرية لقوة دفاع السودان عن الثكنات الحالية التى يمكنها الجيش المصرى بناحية (جبيت) بالسودان لتكون مقر الفرقة المشاة الجديدة التى انشئت لتعزيز قوة دفاع السودان .

٢ ــ تسليح فرقة مكونة من الف جندى وضباطها بالبنادق والمدافع الرشاشة والبنادق السريعة الطلقات . ومدافع الهاون عيار بوصتين و ٨١ ملى والمدافع الخفيفه المضادة للطائرات طراز ١٣٠ ملى .

٣ ــ خمس طائرات جديدة ، مع العلم بأن الجيش السودانى لا يمتلك أية طائرات.

٤ ــ تخصيص ٥٠ محلا بالكلية الحربية لابناء السودان وبالشروط التى تطلبها الحكومة السودانية .

٥ ــ تخصيص المحال التى تطلبها حكومة السودان فى كلية أركان حرب والضباط العظام ولمختلف المدارس التابعة لأسلحة الجيش المصرى المختلفة للضباط السودانيين .

٦ ــ تدريب ضباط وجنود الجيش السودانى على البطاريات المصرية فى بور سودان بحيث يمكنهم ان يحتلوا مكان زملائهم المصريين بعد فترة الانتقال .

وقد قررت الحكومة المصرية أن تتكفل مصر بجميع المصروفات الخاصة بتعليم وإقامة الطلبة والضباط السودانيين الذين سيلحقون بالكلية الحربية وغيرها .

ومما يجدر ذكره أن عدد قوة الدفاع السودانية «الجيش السودانى» لا يزيد عن أربعة آلاف جندى . وبذلك يكون قيام مصر بتسليح الف جندى بمثابة تسليح ربع الجيش السودانى .

وقد ذكرت مصر فى خطاب للسيد اسماعيل الأزهرى رئيس الوزارة السودانية أن حاجه مصر للسلاح هى التى حددت مساعدتها للجيش السودانى ، وأن مصر ستكون على استعداد فى خلال عام ونصف عام لمد الجيش السودانى بجانب ضخم من الأسلحه التى يحتاج اليها .

كما ذكرت أن تسليح الجيش السودانى فى نظر مصر كتسليح الجيش المصرى سواء بسواء وأن سياسه الحكومة المصرية تقوم على تدعيم الجيش السودانى وجعله قادرا على القيام بواجباته فى عهد الاستقلال .

السودان فى مصر

فى عام ١٩٤٧ ألحقت برياسة مجلس الوزراء وكالة وزارة لشئون السودان — ورسمت لها فى صيغة عامة اختصاصات شملت النواحى السياسية والادارية والثقافية والاجتماعيه والاقتصادية .

ولقد كان تعميم اختصاص الوكالة على ذلك النحو يتعارض والاشراف الفعلى لكثير من وزارات الحكومة ومصالحها على أعمال هى من صميم اختصاص هذه الوكالة الأمر الذى أقام العقبات فى طريقها فلم تستطع منذ انشائها حتى يوليو سنه ١٩٥٢ أن تؤدى رسالتها على الوجه الأكمل ومن ثم لم تنفذ من أغراضها شيئا يذكر .

فى جلسه عائليه — الصاغ صلاح سالم بين إخوانه من أبناء الجنوب

من أجل ذلك اتجه الرأى فى عهد حكومة الشعب إلى ضرورة الافادة من وكالة الوزارة لشئون السودان كأداة فعالة مثمرة تشرف على نواح مختلفه من العلاقات المصرية السودانية ، وكان لزاما أن تحدد اختصاصاتها على نسق واضح بعيد عن التعميم الذى يوجد اللبس وخلط الاختصاص ، وأن يرسم لها طريق معلوم تسير فيه قدما نحو الهدف وأن

يكون لها كيان كهيئة حكومية عاملة فتدعم بالعدد الكافى من الموظفين ذوى الكفاية والخبرة الفنية ، كما تدعم ميزانيتها بالاعتمادات اللازمة للصرف فى أوجه الاصلاح المختلفة حتى يتيسر لها أن تنهض برسالتها على وجه مرض مثمر فى هذه الآونة الدقيقة من العلاقات المصرية السودانية .

ولهذا استصدرت حكومة الشعب فى أبريل ١٩٥٣ مرسوما يبين وجوه نشاطها ويحدد اختصاصاتها ويوزع العمل بين أقسامها الادارية الرئيسية وما يتفرع عنها من ادارات

ولقد وفقت الوكالة فى عهدها الجديد إلى إظهار هذا المرسوم إلى حيز الوجود ليكون أساسا ودعامة لمشروعاتها الاصلاحية المستقبلة .

وتضمن التقسيم الداخلى لهذه الوكالة الذى رسمه ذلك المرسوم أن يكون بها مراقبة للشئون الاقتصادية والعلاقات العامة ومراقبة للشئون الثقافية والاجتماعية .

العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان :

إن مراقبة الشئون الاقتصادية والعلاقات العامة يتفرع عنها إدارة للبحوث الفنية تهيمن على مكتب للاحصاء والاتصال ومكتب للوثائق وشئون المكتبة كما يتفرع عنها إدارة الخبير الاقتصادى المصرى بالسودان والتبادل التجارى . وكان هذا بشيرا بما ينتظر لها من نجاح فى مشروعاتها الاصلاحية التى تهدف الى خدمة السودان والسودانيين فى شتى نواحى الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

ولما كانت أساليب الاصلاح فى تلك الميادين يجب أن تقوم على أسس علمية دقيقة بعيدة عن الارتجال الذى يتخذ وسيلة لعلاج مؤقت لا يلبث أن يخبو أثره ، ولما كانت البحوث والدراسات فى هذه النواحى وخاصة فى الميدان الاقتصادى تحتاج الى احصاءات دقيقة شاملة تمكن من تحديد ميدان المشكلة وتبين العوامل المؤثرة فيها ، وعلى ضوء هذه الدراسات الاحصائية يمكن تفهم أسبابها وتقرير العلاج الناجح .

من أجل ذلك تضمن المرسوم بقانون الصادر بتحديد إختصاصات هذه الوكالة فى عهدها الجديد انشاء وتكوين قسم للاحصاء يقوم بالعمل فيه اخصائيون ، وأعمال هذا

القسم هى الدعامة التى تستند اليها سياسة الوكالة للمساهمة فى النهوض بالسودان فى النواحى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

وستكون الدراسات الاحصائية بمثابة مرآة صادقة لتعرف مدى توثق الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان وتوجيه النظر الى ما وهن منها لتقويمه ، وبذلك تتمكن الوكالة من رسم سياسة اقتصادية هدفها إنماء حركة التبادل التجارى بين مصر والسودان

الصاغ صلاح سالم واللواء عبد الحكيم عامر فى إحدى زياراتهما لجنوب الوادى

تقوم على تقدير لحاجة الاستهلاك المحلى فى كل من البلدين الى منتجات الآخر والنهوض بالانتاج المحلى فى كل منهما للوفاء بحاجة الآخر ، وتكييف جزء من انتاج كل منهما بما يتناسب وحاجة الاستهلاك المحلى لكل منهما .

واشتركت المراقبة فى بعوث اقتصادية مصرية الى السودان ، واتصلت بمختلف الوزارات والمصالح المختصة مبينة مواطن الضعف فى كثير من العلاقات المصرية السودانية

ومقترحة أو مطالبة بعلاج ما وهن من تلك الروابط والعلاقات . وقد وفقت المراقبة خلال عام ١٩٥٣ الى اقتراح إقامة معرض للمنتجات والصناعات المصرية بالسودان وتعاونت مع وزارة التجارة والصناعة على تنفيذه وإخراجه الى حيز الوجود بالمظهر اللائق بالصناعات المصرية فكان محل تقدير الحكومة السودانية والارساط التجارية بالسودان، وسيكون له أحسن الاثر فى إنماء حركة التبادل التجارى بين مصر والسودان كما كان لإقامته ونجاحه صدى فى الاسواق الاجنبية التى بدأت تفقد سوقها بالسودان لتحتل السلعة المصرية به مكانا مرموقا .

كما أن المراقبة تباحثت مع اللجنة الدائمة لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية فى انشاء مكتب فى السودان للدعاية لصناعة الغزل والمنسوجات القطنية المصرية وتصريفها فى السوق السودانية تدعيما لهذه الصناعة المصرية بتلك السوق وتوثيقا للروابط الاقتصادية بين مصر والسودان فقررت اللجنة دراسة تكاليف تنفيذ هذا الاقتراح والمراقبة على اتصال دائم بصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ووزارة التجارة والصناعة للتعاون معهما على إقامة هذا المكتب .

والمراقبة على اتصال دائم بوزارة التجارة والصناعة لاقامة معرض دائم للمنتجات المصرية بالسودان وهذا المشروع موضع دراسة مع إدارة الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية ومع بعض الشركات التجارية الكبرى والأمل معقود على أن يتحقق المشروع خلال عام ١٩٥٤ .

وعندما لوحظ أن السودان يتجه فى الوقت الحاضر الى التوسع زراعيا حيث توجد مساحات شاسعة من الاراضى الصالحة للزراعة وتتوافر المياه اللازمة لزراعتها وان العقبة الحقيقية التى تعرقل اضطراد ذلك التوسع الزراعى بالسودان هى حاجة الافراد والجماعات هناك الى تمويل ما يعتزمون إقامته من المشروعات الزراعية وما يتفرع عنها من تسليف لإصلاح الاراضى وشراء الآلات الزراعية والماشية وللصرف على أعمال الزراعة والحصاد ، ولما كانت هذه العمليات تتفق والأغراض التى قام من أجلها بنك التسليف الزراعى التعاونى بمصر فقد اتصلت وكالة الوزارة لشئون السودان بالبنك المذكور وبوزارة المالية مقترحة إنشاء فرع للبنك المذكور فى السودان يقوم بنفس أغراضه

وموضع انشاء هذا الفرع محل دراسة وزارة المالية وبنك التسليف الزراعى ـ التعاونى والمراقبة دائمة الاتصال بهما لاتمام انشاء هذا الفرع .

وتشترك مراقبة الشئون الاقتصادية فى لجنة التبادل التجارى بين مصر والسودان كما تشترك مع المراقبة العامة للتصدير فى وضع قواعد توزيع حصص المواد التموينية التى يتقرر شحنها الى السودان .

وهى كذلك على اتصال دائم بإدارة الهجرة والجوازات والجنسية بوزارة الداخلية فى كل ما يتعلق بانتقال المصريين الى السودان وتسهيل دخول وإقامة وسفر سكان السودان الاصليين أو الذين من أصل أجنبى ، وتذليل مايقوم من صعاب فى هذا الشأن. كما تقوم بوضع مذكرات قانونية فيما يستشكل من أمور تتعلق بما هو قائم من قوانين أو أوامر أو اتفاقات تتعلق بالشئون السودانية أو تحكم علاقة مصرية سودانية ، كما أنها تقوم مسترشدة برأى شعبة الرأى بمجلس الدولة بمراجعة ما يصدره الحاكم العام للسودان من أوامر وقوانين للتأكد من صدورها فى حدود سلطاته المخولة له طبقا لاتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير .

والمجال فسيح أمام المراقبة لتباشر نشاطها متعاونة مع الوزارات والمصالح الأخرى فى تبسيط الاجراءات الجمركية ورفع أو تخفيف قيود الاستيراد والتصدير بين مصر والسودان ، وتوجيه شركات الانتاج المصرية الى السوق السودانية لاستغلال الثروة المعدنية والزراعية والحيوانية ، والعمل على زيادة الانتاج المصرى وتكييف جزء منه بما يتلائم وحاجة السودان من حيث المناخ والذوق والقدرة الشرائية توصلا لإيجاد اكتفاء ذاتى بين مصر والسودان .

ولرسم سياسة للدعاية المصرية والترويج لها بالسوق السودانية وحمايتها من المنافسة الأجنبية بتلك السوق وتبادل إنشاء المعارض الدائمة أو المؤقتة فى كل من مصر والسودان وتوجيه شركات الخدمات العامة كالتأمين والتخليص والسياحة وغيرها إلى المجال السودانى والحث على تكوين غرفا تجارية مصرية سودانية على نمط الغرف التجارية المشتركة بين مصر وبعض الدول الاخرى . والبحث مع الجهات المختصة لتبين مدى النفع من تضمين برنامج التعليم المصرى بالسودان نواحى التعليم الفنى الزراعى والصناعى والتجارى

وايضاح دور البنوك المصرية فى توثيق الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان ومد العون المالى للنهوض بالزراعة والصناعة عن طريق إنشاء فروع لبنوك التسليف ومنها بنك التسليف الزراعى التعاونى والبنك الصناعى .

النشاط الثقافى :

إن المراقبة العامة للشئون الثقافية والاجتماعية ـــ وهى احدى المراقبتين بالوكالة تشرف على شئون السودانيين بمصر والسودان من الناحيه العلميه والثقافية والاجتماعية

أما من الناحية الاجتماعية ، فترعى المراقبة شئون السودانيين بمصر من الناحية الصحية بعلاج المحتاج منهم وتيسير سبل العيش للراغبين منهم وحل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية والتوفيق بينهم وبين أصحاب الأعمال لصيانة حقوقهم وتيسير أمر السفر لهم وتقديم الاعانات للمحتاجين منهم بعد فحص حالتهم اجتماعيا بوساطة الاخصائيين الاجتماعيين ، كما تقوم بمساعدة وإعانه المحتاجين فى السودان بوساطه بعض موظفى الحكومة المصرية بالسودان .

ومن الناحية الثقافية تعمل المراقبة على تيسير سبل الثقافة العامة وتبادلها بين مصر والسودان بتنظيم الرحلات العلمية والثقافية للاساتذة والطلبة السودانيين فى رحلاتهم الى معالم الحياة العلمية والاجتماعية والاقتصادية بمصر .

أما من الناحية العلمية ولها النصيب الاوفر فى هذه الوكالة فهى الاشراف على شئون تعليم السودانيين بمصر فى جميع مراحل التعليم ، فجميع الطلبة السودانيين المقيدين بنواحى التعليم المختلفة بمصر ، ترعى شئونهم العلمية والخلقية والصحية والاجتماعية المراقبة العامة بهذه الوكالة ، فهى ولى الامر بالنسبة لكل طالب سودانى بمصر فيما يتعلق به فى معهده وهم أكثر من ٥٠٠٠ طالبا .

وكل سودانى يتلقى العلم بجميع معاهد الجامعة الأزهرية ترعاه وتكفله الوكالة ، فتيسر له أمر الالتحاق وتمنحه اعانة شهرية كبدل للغذاء واعانة أخرى كبدل للسكن فى حدود ثمانية جنيهات شهريا طول العام ، وتعدلهم المساكن داخل وخارج الأزهر ويبلغ عدد هؤلاء الطلبة نحو ثلاثة آلاف طالب .

أما التعليم الجامعى والعالى وما فى مستواه فقد أسهمت الوكالة فيه بنصيب وافر وأثره ظاهر فى مجتمعنا المصرى — ففى الجامعات المصرية الثلاث ما يقرب من ٦٠٠ طالب وطالبة يسرت لهم هذه الوكالة أمر الالتحاق بالجامعات بعد أن استقدمتهم من من السودان فسدد عنهم الرسوم الجامعية المستحقة ثم هيأت لهم سبل الإقامة والعيش فأعدت لهم فى القاهرة ثلاثه بيوت فسيحة فى أرقى أحياء السكن بالقاهرة (المبتديان والمنيل والمنيرة) وكذلك بالاسكندرية ، واعتمدت لكل طالب راتبا شهريا فى حدود ٦ جنيهات و ٥٠٠ مليم كبدل غذاء و ٣ جنيهات كبدل سكن لمن يسكن خارج بيوت السودان

وكثير من الخريجين فى الجامعات والمعاهد العليا تلحقهم الوكالة فى أقسام التخصص والدراسات العليا بالمعاهد الجامعية العليا رغبة فى التخصص العلمى .

وتتخير المراقبة العامة فى كل عام عددا من الطلبة الممتازين من بين هؤلاء الطلبة فتمنحهم مكافآة شهرية تشجيعا لهم على تفوقهم ، وهى فى حدود خمسة جنيهات شهريا علاوة على بدل الغذاء وبدل السكن ويبلغ عددهؤلاء حوالى ٢٠٠ طالبا من ٦٠٠ طالب

هؤلاء هم الطلبة الذين تنفق عليهم الوكالة بالتعليم الجامعى والعالى وهناك مايوازى هذا العدد ترعى الوكالة شئونهم العلمية والاجتماعية دون ارتباط مالى لهم حتى تعتمد المبالغ اللازمة لهم فى ميزانية ٥٤ / ٥٥ بعد فحص حالتهم .

أما التعليم العام بمراحله من إعدادى وثانوى وهم أكثر من الف سودانى بجميع مدارس مصر فترعاهم الوكالة وتنفق على حوالى ٦٠٠ طالب منهم فتمنحهم مرتبا شهريا أقصاه ٤ جنيهات و ٥٠٠ مليم حسب الحالة الاجتماعية لكل منهم .

ورغبة فى تنمية النواحى الفنية بالسودان — فقد اختارت الوكالة من بين هؤلاء الطلبة عددا أقصاه خمسين طالبا أطلقت عليم اسم البعثة الفنية المتوسطة ووجهتهم فى نواحى التعليم الفنى المتوسط (الصناعى والتجارى والزراعى) ومنحت كلا منهم راتبا شهريا قدره سبعة جنيهات ، وذلك رغبة فى تهيئة العناصر الفنية الصالحة التى يمكن عند عودتها أن تضلع بأعباء النهضة الزراعية والصناعية والتجارية بالسودان .

وتيسر المراقبة العامة لكثير من السودانيين بمصر أمر الالتحاق بالمدارس المسائية وترعاهم وتعمل على إعدادهم للشهادات الثانوية العامة .

وكل هؤلاء الطلبة ترعاهم الوكالة من الناحية الصحية بالاشراف عليهم وعلاجهم بالمستشفيات الحكومية والخاصة على نفقة الوكالة ، كما عينت لهم طبيبا خاصا بها يشرف عليهم ويقوم بشئون علاجهم ، والاتصال بالوحدات العلاجية بالجامعات ووزارة المعارف .

وفى أجازة نصف العام الدراسى تنظم المراقبة للطلبة الرحلات الداخلية كما تكفل لهم فى بيوت السودان تنظيم أوقات الفراغ ، بتهيئة نواحى الحياة الرياضية داخل وخارج البيوت .

والوكالة الآن بصدد دراسة مشروع انشاء بيوت للطلبة السودانيين فى حدود مبلغ ال ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه الذى اعتمد فى هذا العام لهذا الشأن .

وقد أعلنت الوكالة عن رغبتها فى إيفاد بعثة علمية الى الخارج للمتخرجين فى الجامعات والمعاهد العليا من أبناء السودان ، فتقدم لتلك البعثات ما يقرب من خمسين طالبا سيختار منهم العدد المطلوب حسب حاجة السودان فى نواحى التخصص العلمى .

وأما فى السودان — فان الوكالة ترعى نواحى التعليم بالمدارس والمعاهد السودانية التى تسير على منهاج وزارة المعارف السودانية بتقديم الاعانات السنوية لتلك المدارس شأنها فى ذلك شأن وزارة المعارف المصرية ، واعانتها لمدارس التعليم الحر بمصر .